الإيرادات تنمو 25 في المئة خلال 2020

«كفيك» تحقق 447 ألف دينار أرباحاً صافية خلال السنة المالية المنتهية

رهام فؤاد الغانم

طارق مشاري البحر

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) عن نتائجها المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 محققة نمواً في إيرادات المجموعة بنسبة 25% حيث بلغت إيرادات المجموعة 7.5 مليون دينار كويتي مقارنةً بمبلغ 6 مليون دينار كويتي عن عام 2019، كما حققت المجموعة نمواً في الأرباح قبل المخصصات الائتمانية بنسبة 133 % حيث بلغت 2 مليون دينار كويتي مقارنةً بمبلغ 0.8 مليون دينار كويتي عن عام 2019، كما سجلت الشركة الأم صافي ربح بلغ 447 ألف دينار كويتي بواقع ربحية 1.4 فلس للسهم عن عام 2020 مقارنةً بصافي ربح 688 ألف دينار كويتي وبواقع ربحية 2.2 فلس للسهم عن عام 2019.

وتعليقا على الأداء المالي الإيجابي للمجموعة، أكدت رئيس مجلس الإدارة / رهام فؤاد الغانم قائلة:" على الرغم من الظروف الاقتصادية الغير مواتية التي تمر بها دولة الكويت، بل والعالم اجمع وما يرتبط بها من تحديات جراء انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إلا أن كفيك وإدارتها التنفيذية استطاعت العبور بأقل الخسائر الممكنة من تلك الظروف والتحديات. وأضافت ان تلك النتائج الإيجابية تعكس قوة عنصرين رئيسيين هما النموذج التشغيلي المتوازن والاستراتيجية الراسخة"

كما أشارت رهام فؤاد الغانم قائلة: " أننا مستمرين في إستراتيجيتنا القائمة على تنويع مصادر الدخل من أوعية استثمارية مختلفة والاعتماد على توليد إيرادات وتدفقات نقدية من أنشطة خدمات التمويل وإدارة الأصول والاستثمارات المدرة وليس الاعتماد على المضاربة في أسواق المال فقط". كما أنه استطاعت أذرع الشركة المختلفة المتمثلة في قطاع خدمات التمويل وقطاع إدارة الأصول وقطاع الاستثمار في تحقيق نماذج أعمال متوازنة، حيث نجح قطاع الاستثمار في التخارج من بعض الاستثمارات خلال 2020 محققة أرباح من تلك التخارجات، واستطاع قطاع التمويل المحافظة على إيرادات تمويل مستقرة حيث بلغ إجمالي إيرادات التمويل لعامي 2020 و2019 مبلغ 1.9 مليون دينار كويتي.

وأضاف نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي/ طارق مشاري البحر قائلا: " بالرغم من الظروف الغير عادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) إلا أن كفيك استطاعت اكتساب ثقة البنوك الدائنة في المركز المالي للشركة حيث قامت كفيك خلال عام 2020 بالالتزام بسداد كافة الدفعات الربع سنوية المستحقة عليها تجاه البنوك في مواعيد استحقاقها والتي بلغت إجمالي 3.9 مليون دينار كويتي، الأمر الذي أسفر عن حصول كفيك على موافقة كافة البنوك الدائنة على تجديد تسهيلات ائتمانية بمبلغ 7.6 مليون دينار كويتي حتى عام 2025، وتخفيض سعر الفائدة بواقع 1%، هذا بالإضافة الى حصول كفيك على تسهيل ائتماني جديد بمبلغ 1.5 مليون دينار كويتي.كما سلط البحر الضوء على نجاح قطاع الإستثمار في التخارج من بعض أصول المجموعة من خلال إحدى شركاتها التابعة والذي نتج عنه تسجيل المجموعة لصافي ربح من البيع بلغ 3.1 مليون دينار كويتي. وأكد البحر، أن كفيك حالياً تتمتع بمركز مالي قوي يؤهلها لمرحلة نمو في أعمالها حيث بلغ إجمالي موجودات الشركة 56.9 مليون دينار كويتي، فيما بلغ إجمالي المطلوبات 15.1 مليون دينار كويتي، كما انخفضت مديونيات الشركة بنسبة 22% والتي بلغت 8.5 مليون دينار كويتي عن عام 2020 مقارنةً بمبلغ 10.9 مليون دينار كويتي عن عام 2019، بالإضافة إلى ارتفاع حقوق الملكية لمساهمي الشركة الأم بنسبة 5% والتي بلغت 41.1 مليون دينار كويتي عن عام 2020 مقارنةً بمبلغ 39.1 مليون دينار كويتي عن عام 2019.

واختتم طارق البحر تصريحاته مؤكداً حرص "كفيك" الدائم على إيجاد منتجات وأدوات استثمارية متنوعة تحقق عوائد جيدة وبمخاطر محدودة تلبي تطلعات المساهمين والعملاء، وتنويع المحفظة الاستثمارية لديها في قطاعات جغرافية متعددة لتقليل المخاطر، وأن الشركة مستمرة في تنفيذ خطط التخارج من بعض الاستثمارات غير المدرة.

كما أود أن أتوجه بالشكر والتقدير الي جميع مساهمي "كفيك" على ولائهم ودعمهم المستمر للشركة وكذلك إلى عملاء الشركة الأعزاء على ثقتهم الغالية التي يولونها لمجلس إدارة "كفيك" ولإدارتها التنفيذية. وتتوجه كفيك بكل الشكر إلى الجهات الرقابية ممثلة في " هيئة أسواق المال " و " بنك الكويت المركزي " و " وزارة التجارة والصناعة" على توجيهاتهم البناءة ومتابعتهم المستمرة من أجل ضمان استقرار وسلامة القطاع المالي في دولة الكويت.

وأخيراً، أتوجه بالشكر إلى الإدارة التنفيذية ولجميع العاملين في الشركة على جهودهم لتحقيق استراتيجية "كفيك" وأهدافها.

«التجاري» يكرم الدفعة الاولي من برنامج « مبادرون »

الشيخ أحمد الصباح والهام محفوظ يتوسطن أصحاب المشاريع

قام البنك التجاري الكويتي بتكريم الدفعة الأولي من الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة الذين التحقوا ببرنامج "مبادرون" الذي تم الإعلان عنه في شهر سبتمبر الماضي وانطلاقه في يناير 2021، حيث تم تصميم هذا البرنامج لدعم وتحفيز أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الكفاءة لمواجهة ما قد تتعرض له أنشطة أعمالهم جراء الاغلاق القسري العام بسبب جائحة كورونا.

وقد أقيم هذه التكريم-الذي طُبقت خلاله كافة الاشتراطات الصحية وإجراءات التباعد الاجتماعي-بحضور الشيخ / احمد دعيج الصباح رئيس مجلس الادارة، والهام محفوظ -رئيس الجهاز التنفيذي وصادق عبدالله - مدير عام قطاع الموارد البشرية.

وفي هذا السياق أكد الشيخ/ أحمد الصباح على دعم البنك لبرنامج "مبادرون" الذي يأتي ضمن التزام البنك بمسؤوليته المجتمعية ودوره الوطني نحو تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة التي تعتمد في الأساس على تطوير الأفكار الابداعية لأصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة لإكسابهم مهارات أساسية تساعدهم على تحقيق النجاح المنشود لأعمالهم وهو ما ينعكس ايجابا ويساهم في تحريك الاقتصاد الوطني بسواعد الشباب الكويتي الطموح.

ومن جانبها صرحت الهام محفوظ قائلة "نحن سعداء في البنك التجاري بتكريم الدفعة الأولى من اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بعد حضورهم دورات تدريبية وحلقات نقاشية مكثفة عن طبيعة العمل المصرفي مكنتهم من التعرف عن كثب عن المجالات التكنولوجية الحديثة المرتبطة بعمل المصارف ووفرت لهم فرصة للحصول على معلومات هامة عن نطاق عمل قطاعات وإدارات البنك المختلفة بما يساهم في صقل خبراتهم العملية".

وبدوره، قال المدير العام في قطاع الموارد البشرية صادق عبدالله " إن برنامج "مبادرون يعتبر تجربة فريدة من نوعها تمكن الشباب الكويتي من أصحاب المشاريع الحصول على تدريب عملي عن طبيعة العمل ونطاق عمل القطاع المصرفي بكافة مجالاته المالية والرقابية وكذلك إدارة المخاطر والخدمات المساندة في جميع قطاعات وإدارات البنك التجاري". وتابع عبدالله منوهاً أنه قد تمت مشاركة قصص نجاح العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك من مختلف الإدارات مع المتدربين ومن ثم تم نقل الخبرات المكثفة للقادة التنفيذين بالبنك للمشاركين في برنامج "مبادرون "بما يساهم في تحقيق الاستفادة القصوى من البرنامج.

وكشف صادق عبدالله أن برنامج "مبادرون" قد تم اعتماده في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، الأمر الذي يعكس حرص البنك على استقطاب الطاقات الشبابية الكويتية وتسخير جميع سبل التعليم والتطوير الاعتيادية و الإلكترونية المتوفرة لدى التجاري عن طريق منصة التعليم الإلكتروني «ثابر و أكاديمية التجاري» لخدمة هذا الغرض.

وأختتم صادق عبد الله حديثه مؤكداً أن البنك التجاري الكويتي سيواصل جهوده المستمرة بتوفير أفضل فرص التدريب والتطوير للشباب والكوادر الكويتية لاكسابهم الخبرة العملية والمهنية في القطاع المصرفي.وفي الختام عبر المتدربون عن شكرهم لإدارة البنك التجاري على حسن استقبالهم وتقديم هذه التجربة التدريبية العملية لهم بما ساهم في تنمية مهاراتهم بشكل عملي من خلال هذه المبادرة التي أكسبتهم العديد من الخبرات المهنية الهامة لتطبيقها مستقبلاً في مجالات وأنشطة أعمالهم المختلفة..

مؤشرات البورصة «تتباين» .. و«العام» يرتفع 3.2 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 2. 3 نقطة ليبلغ مستوى 02. 5701 نقطة بنسبة صعود بلغت 06. 0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 7. 223 مليون سهم تمت عبر 10587 صفقة نقدية بقيمة 6. 39 مليون دينار «نحو 6. 130 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 01. 10 نقطة ليبلغ مستوى 76. 4650 نقطة بنسبة هبوط 21. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 146 مليون سهم تمت عبر 5092 صفقة نقدية بقيمة 3. 10 مليون دينار «نحو 9. 33 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الأول 02. 9 نقطة ليبلغ مستوى 07. 6232 نقطة بنسبة صعود بلغت 14ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7. 77 مليون سهم تمت عبر 5495 صفقة بقيمة 2. 29 مليون دينار «نحو 3. 96 مليون دولار».

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر «رئيسي 50» 07. 8 نقطة ليبلغ مستوى 45. 4836 نقطة بنسبة هبوط بلغت 17. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4. 98 مليون سهم تمت عبر 3353 صفقة نقدية بقيمة 5. 7 مليون دينار «نحو 7. 24 مليون دولار».وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي «كفيك» و«فجيرة أ» و«انجازات» و«ورقية» أما شركات «خليج ب» و«بيتك» و«الأولى» و«وطني» فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات «الراي» و«بترولية» و«وثاق» و«الأولى» الأكثر انخفاضا.

«المركزي»: «لنكن على دراية» تطلق فيديو توعوي حول القروض وعمليات التمويل

انطلاقاً من حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي إطار توجيهاته نحو توسيع وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية، تتواصل فعاليات حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي انطلقت بإشراف بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بمشاركة جميع البنوك الكويتية، بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

جاء ذلك في بيان صحفي لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى حرصه الدائم على تنظيم عملية منح القروض وعمليات التمويل الشخصي بما يحقق للعميل الاستفادة من المزايا والتسهيلات التي توفرها تلك العمليات دون التعرض لمخاطر التعثر في السداد، ولتجنب إثقال كاهل العميل بالالتزامات المالية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حماية عملاء القطاع المصرفي أطلقت حملة «لنكن على دراية» إعلانًا توعويًا يوضح أهم الجوانب التي يجدر بالأفراد معرفتها حول القروض وعمليات التمويل المتاحة للعملاء والاشتراطات اللازم اتباعها للاستفادة من المزايا والتسهيلات، وأهم ما للعملاء من حقوق وما عليهم من واجبات في هذا الإطار.

وفي ذات السياق، نوه بنك الكويت المركزي إلى أن الإعلان يوضح تعليمات البنك المركزي الموجهة للبنوك وشركات التمويل والتي تتضمن تقديم المشورة للعميل قبل التمويل وأثناء أجل التمويل، وتشدد التعليمات على توضيح مخاطر زيادة الالتزامات المالية على العميل الراغب في القرض أو التمويل، خاصة في حالة تغير الأوضاع المالية بسبب تغير العمل أو التقاعد أو تغير سعر الفائدة المطبقة.

هذا وتُنشر المواد التوعوية التي تقدمها الحملة عبر عديد من القنوات من أبرزها حسابات بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية على منصات التواصل الاجتماعي

«أسواق المال» تصدر قراراً بشأن المسجلين بأنشطة الأوراق المالية

في إطار سعي هيئة أسواق المال المتواصل لتطوير القواعد المنظمة لنشاط الأوراق المالية وسعياً منها لمواكبة أحدث التطورات في أسواق المال والمعايير المتعارف عليها دولياً في نشاط الأوراق المالية، أصدرت هيئة أسواق المال أمس الأول الاحد القرار رقم (23) لسنة 2021 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

ويعتبر هذا التعديل نتاج للدراسات التي قامت بها هيئة أسواق المال ضمن المبادرات والتغييرات التي تقوم بتطبيقها والتي تسعى من خلالها إلى المزيد من التطور والارتقاء في مجال أسواق المال، حيث قامت الهيئة بدراسة المقترحات والملاحظات المقدمة من المؤسسات المالية والجهات المعنية، كما قامت بتحليل الوضع الراهن ودراسة المعايير الدولية المطبقة من قبل الجهات الأجنبية والجهات الرقابية المحلية الأخرى، حيث ارتأت الهيئة إجراء بعض التعديلات التي من شأنها تطوير العدالة والتنافسية في أسواق المال و مواكبة أحدث المعايير المعتمدة دولياً، ويمكن تلخيص أبرز ما جاء في هذا القرار على النحو الآتي:

•التعديلات المتعلقة بالمناصب والوظائف واجبة التسجيل الخاصة بالفصل الثالث (الأشخاص المسجلون) من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) وما يقابلها من تعديلات على الملاحق الخاصة لهذا الكتاب، وقد تضمنت التعديلات بعض الشروط المتعلقة بالمؤهلات العلمية والمهنية والخبرات العملية الواجب توافرها في المناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له.

•التعديل على الوظائف واجبة التسجيل وتحديداً على شاغلي الوظائف المتعلقة بالجهاز القائم على إدارة المحافظ الاستثمارية وأنظمة الاستثمار الجماعي والتي بدورها شملت نطاق أكبر لاستيفاء الطلبات المتعلقة بمجال الوظائف المذكورة.

•إضافة مجالات جديدة والتي بدورها تهدف إلى توسيع النطاق في مجال شروط المناصب واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له.

•إضافة أنشطة جديدة منسوبة إلى النشاطات الأساسية للمؤسسة، والتي تسعى إلى خلق بيئة أعمال وفقاً للأسس والمعايير الدولية لأسواق المال.

•توسيع نطاق تبعية وظائف الإدارة الوسطى للمؤسسات المالية والمصرفية.

•تحديث الخدمات ذات الصلة بمهام التراخيص والتسجيل الخاصة بالأشخاص المسجلين والتي يتم تقديمها عبر بوابة الهيئة الإلكترونية. وتأتي هذه التعديلات انطلاقاً من سعي الهيئة لخلق بيئة أعمال تعزز المجال لأصحاب الكفاءة والنزاهة لشغل المناصب أو الوظائف واجبة التسجيل لدى الأشخاص المرخص لهم للارتقاء في المناصب القيادية في أسواق المال.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى ضرورة التزام الأشخاص المرخص لهم بما جاء في القرار رقم (23) لسنة 2021 ابتداء من تاريخ صدوره.